

## المصطلح النحوي بين الصفة والنعته

الدكتور جميل علوش

يتداول مؤرخو علوم العربية عبارة ذائعة مشهورة هي قولهم: (إنَّ علم النحو نضج واحترق)، يقصدون بها أنَّ هذا العلم اكتمل وبلغ نهايته. وكل من يُعنى بعلم النحو يتخذ هذه العبارة ذريعة لإلغاء كل نشاط يمكن أن يؤدي إلى فائدة ملموسة، فلا يحاول أن يبذل جهداً لتجديد أو رغبة في إصلاح، بل هو لا يحرصُ على أن يضيفَ لبنة صغيرة إلى هذا البناء الضخم الشامخ. ولذلك كَثُرَ التقليد وانحصرت محاولات التأليف في هذا الموضوع في كتبٍ لا تتضمن جديداً. فهي بما تحتويه من قواعد وتقريرات وشواهد وأمثلة نُسخٌ مكررة عن الكتب القديمة التي نحترمها ونجلُّ. وكلُّ ما يبذله مؤلفو هذه الكتب من جهد، قلَّما يتعدى الشكل الخارجي إلى الجوهر واللباب<sup>(\*)</sup>.

وقد تيسَّرَ لي من خلال علاقة حميمة بالنحو تمتدُّ إلى أكثر من ثلاثين عاماً أن أفهمَ هذا العلم الذي يعدُّ بحقَّ لبَّ لباب العربية، فهماً يمكنني من أن أدلي بدلوي في موضوع تحسينه وتهذيبه وتقريره من أذهان الناشئة في أقطار الوطن العربي. ولذلك تبين لي أنَّ السبيل إلى تجديد هذا العلم وتلافي ما فيه من مواطن النقص والقصور تمرُّ بالنقاط التالية:

(\*) جاء في (الأشباه والنظائر) للسيوطي (١/٧): «وقال الزركشي في أول قواعده: «كان بعض المشايخ يقول: العلوم ثلاثة: علم نضج وما احترق وهو علم النحو والأصول، وعلم لا نضج ولا احترق وهو علم البيان والتفسير، وعلم نضج واحترق وهو علم الفقه والحديث. انتهى» [المجلة].

- ١ - دقة المصطلح النحوي .
  - ٢ - وحدة الوظيفة النحوية .
  - ٣ - التقليل من التقدير والتأويل .
  - ٤ - التخفيف من الاعتماد على المعنى اذا تعارض مع اللفظ .
- وتهدف هذه الدراسة إلى تقديم مثال واحد على ضرورة العمل على دقة المصطلح النحوي وتوحيد هذا المصطلح. فلا شك أن النحو مازال يعاني حتى الآن من اضطراب المصطلح وتعدد تناقضه، وهذا مما يقود إلى الغموض والالتباس وعسر الفهم. فنحن نجد مثلاً مصطلح الفعل الناقص مشتركاً بين الصرف والنحو، فهو في الصرف يدل على ما انتهى بحرف علة مثل دعا وبكى، كما يدل في النحو على ما احتاج إلى خبر من الأفعال مثل كان وأخواتها. وكذلك يلتبس على الطلبة التفريق بين الفاعل وهو مصطلح نحوي، واسم الفاعل وهو مصطلح صرفي .
- ومن المصطلحات النحوية التي تقود إلى الغموض والالتباس، والتي هي مشتركة أيضاً بين الصرف والنحو مصطلح «النعته»، فالنحاة يوردون هذا المصطلح تارة باسم النعته وطوراً باسم الصفة أو الوصف. ومما يزيد المسألة إشكالاً أن الصفة أو الوصف مصطلح صرفي يتكرر ذكره وترداده في كتب الصرف ومصادره .
- ولا بد لنا، لكي نصل إلى تحديد دقيق لهذه المصطلحات واختيار المصطلح المناسب من بينها، أن نحدد معانيها ودلالاتها في اللغة أولاً ثم في البلاغة ثم في الصرف ثم في النحو. لعل ذلك التحديد يمكننا من أن نختار أكثرها مناسبة لما يطلق عليه النحاة اسم «النعته» من التوابع، ولا بد من التنبيه هنا على أن ما نسعى إليه من وجوب الحرص على دقة المصطلح يجعلنا أكثر ميلاً لاختيار المصطلح الذي يخلو من الاشتراك والازدواجية.
- ولا بد لنا، قبل أن نقرر ذلك، أن نبحث عن معاني هذه المصطلحات حسب

الترتيب الذي اقترحناه سابقاً، أي في اللغة، ثم في البلاغة، ثم في الصرف، ثم في النحو.

### أولاً - في اللغة :

إذا أمعنا النظر في كتب اللغة تبين لنا أن هذه الكتب تحاول أن تبرز الفرق بين الصفة والوصف أولاً، ثم بين الصفة والنعته أو بين الوصف والنعته ثانياً. ولا نراها تصل إلى جواب يستحق الذكر في ذلك. ومهما يكن فلا بد أن نحاول تقديم صورة موجزة وصحيحة عما تتضمن تلك الكتب :

(١) يقول ابن منظور في لسان العرب: «النعته وصفك الشيء، تنعته بما فيه وتبالغ في وصفه. والنعته: ما نُعِتَ به. نعته ينعته نعته وصفه. ورجل ناعت من قوم نعات، قال الشاعر: أنعتُها إنِّي من نعاتها، وجمع النعته نعوت»<sup>(١)</sup>، ويقول في تفسير الوصف: «وصف الشيء له وعليه وصفاً وصفة: حلاه، والهاء عوض من الواو. وقيل الوصف المصدر والصفة الحلية»<sup>(٢)</sup>.

(٢) يقول الفيومي في المصباح المنير: «وصفته وصفاً من باب وعد نعته بما فيه. ويقال هو مأخوذ من قولهم: وصف الثوب الجسم إذا أظهر حاله وبين هيئته. ويقال: الصفة إنما هي بالحال المنتقلة والنعته بما كان في خلق أو خلق. والصفة من الوصف مثل العدة من الوعد، والجمع صفات»<sup>(٣)</sup>.

(٣) قال أبو هلال العسكري في كتاب الفروق: «إنَّ النعته فيما حكى أبو العلاء لما يتغير من الصفات. والصفة لما يتغير ولما لا يتغير. فالصفة أعم من النعته. قال: فعلى هذا يصحُّ أن ينعت الله تعالى بأوصافه لفعله، لأنه يفعل ولا يفعل، ولا ينعت بأوصافه لذاته إذ لا يجوز أن يتغير»<sup>(٤)</sup>. ويضيف: «والذي

(١) ابن منظور: لسان العرب، مادة «نعته».

(٢) المصدر نفسه، مادة «وصف».

(٣) الفيومي: المصباح المنير، مادة «وصف».

(٤) أبو هلال العسكري: الفروق في اللغة، ص ٢١.

عندي أنّ النعت هو ما يظهر من الصفات ويشتهر، ولهذا قالوا: هذا نعت الخليفة، كمثل قولهم: الأمين والمأمون والرشيد. وقالوا: أول من ذكر نعتة على المنبر الأمين ولم يقولوا صفتة، وإن كان قولهم الأمين صفة له عندهم، لأنّ النعت يفيد من المعاني التي ذكرناها مالا تفيد الصفة»<sup>(٥)</sup>. ويضيف: «ثمّ قد تتداخل الصفة والنعت فيقع كل واحد منهما موقع الآخر لتقارب معناه»<sup>(٦)</sup>.

(٤) يقول الشيخ ياسين العليمي في التصريح: «قال الدنوشري: الوصف يطلق على مالا يتغير وعلى غيره، والنعت لا يطلق إلا على ما يتغير فقط، ولذا يقال صفات الله ولا يقال نعوته»<sup>(٧)</sup>.

ويضيف: «وأقول فيه - وإن أقره الدنوشري - نظر، لأن إطلاق النعوت على صفات الله تعالى واقع في كلام الأئمة»<sup>(٨)</sup>.

(٥) قال صاحب الكواكب الدرية: «ويقال له (يقصد النعت) الوصف والصفة، ولا فرق بينهما عند النحاة. وأمّا عند غيرهم فقبل النعت ما يمكن زواله عن محلّه كاللون العارض وعدم العالمية في المخلوق. والصفة مالا يزول إلا بزوال محلّه كاللون الخلقى والعالمية»<sup>(٩)</sup>.

والحقيقة الوحيدة التي نستطيع أن نستخلصها مما سبق أنّ المصطلحين، أي الصفة والنعت، يتداخلان. أمّا ما زعمه أبو هلال العسكري والدنوشري وصاحب الكواكب الدرية من أنّ النعت يدل على عارض والصفة تدل على

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٧) التصريح على التوضيح، ١٠٨ / ٢.

(٨) المصدر نفسه والمكان نفسه.

(٩) الشيخ محمد الأهدل: الكواكب الدرية، ٩٤ / ٢.

ثابت فقد أثبت الفيومي في المصباح المنير عكسه، إذ خصَّ الصفة بالحال المنتقلة والنعته بما كان في خَلْقٍ أو خُلُقٍ . ولا نعرف إن كان هذا النقض مقصوداً أو مجرد وهمٍ من الفيومي. صحيح أن ياسين العليمي اعترض على دعوى الدنوشري بأن النعت لا يطلق إلا على ما يتغير، وهو ما يوصف بالعارض، ولكنه لم ينفِ الشق المعاكس من الكلام، وهو أن الصفة تطلق على ما لا يتغير.

ويبدو لي أن هذا الذي نصَّ عليه أبو هلال العسكري والدنوشري وصاحب الكواكب الدرية من أن الصفة تدل على ما يتغير وما لا يتغير وأن النعت يدل على ما يتغير فقط ليس ثابتاً ولا صحيحاً للأسباب التالية:

- ١ - أن كتب اللغة ونصوصها الماثورة لا تثبتة .
  - ٢ - أن الفيومي في المصباح المنير ذكر خلافه .
  - ٣ - أن الشيخ ياسين العليمي يؤكد أن إطلاق النعوت على صفات الله واقع في كلام الأئمة، وهذا ينفي أن تكون النعوت تدل على عارض يتغير .
- ولعل الذين قالوا بأن النعت يدل على صفة عارضة استخلصوا هذا الرأي من حقيقة أن الناس لا يذكرون فيما يخصُّ الله تعالى إلا الصفات، فهم قلماً يذكرون النعوت عند التطرق لأسماء الله تعالى وصفاته. وعلى الرغم من ذلك فنحن نرى ابن خلدون يخالف ذلك، فيذكر النعوت في معرض ذكر الصفات الخاصة بالله تعالى. قال في تقديم المقدمة: «الحمد لله الذي له العزة والجبروت، ويده الملك والملكوت، وله الأسماء الحسنی والنعوت»<sup>(١٠)</sup>. وقد يقال إن السجع اضطر ابن خلدون لاختيار هذا

(١٠) ابن خلدون: المقدمة، ص ٣ .

الاستعمال النادر. ومع افتراض ذلك لا يبدو أن في صنيع ابن خلدون ما يخالف ناموس اللغة، أو ما يجرح ذوق اللغوي أو يؤدي سليقته .

وصفوة القول في هذا الموضوع أن الأوصاف والصفات منتشرة الاستعمال في اللغة بل في الحياة العامة أكثر من النعوت دون سبب أو تعليل. وقد امتد هذا الانتشار فشمّل الفقه والتفسير وعلم الكلام. فقد شغل أرباب هذه العلوم، وبخاصة علماء الكلام، بصفات الله دون أن يتجاوزوها إلى النعوت التي التصقت بعلم النحو، فأصبحت خاصة من خواصه ومصطلحاً من مصطلحاته، كما سنعلم فيما بعد .

### ثانياً - في علم البلاغة :

(١) نعثر في البلاغة على مصطلح الصفة في موضوع الكناية. فقد قَسَمَ البلاغيون الكناية إلى كناية عن صفة، مثل رفيع العماد وطويل النجاد، وكناية عن موصوف، مثل مجامع الأضغان أي القلوب وبنات عدنان أي اللغة العربية<sup>(١١)</sup> .

(٢) يتطرق البلاغيون إلى ذكر الصفات في موضوع الفصل والوصل. قال صاحب علوم البلاغة: «ولكن الأكثر في الصفات ألا يعطف بعضها على بعض نحو جاء محمد العاقل الفاضل الكريم. وسرُّ هذا أن الصفة جارية مجرى موصوفها، فهي تدل على ذات لها تلك الصفة، ومن ثم يمتنع عطفها على موصوفها»<sup>(١٢)</sup> .

ولا يبدو أن للصفات صلة وثيقة بعلم البلاغة. فليست الصفة في

(١١) البلاغة الواضحة، ص ١٢٣ .

(١٢) أحمد مصطفى المراغي: علوم البلاغة، ص ١٤٩ .

البلاغة مصطلحاً له دلالة خاصة، بل هي لفظة عابرة تستعمل كما يستعمل غيرها من الألفاظ، دون أن يكون لها ميزة خاصة أو مدلول خاص. وليس للنت أي ذكر في البلاغة صغيراً كان أو كبيراً.

### ثالثاً - في الصرف :

ولا بدّ لنا، قبل تحديد مدلول مصطلح الوصف أو الصفة في الصرف، أن نحاول التفريق بين كلا المصطلحين، لنكون على جانب الأمان فيما نحن فيه :

(١) قال أبو هلال العسكري: « إنَّ الوصف مصدر والصفة فعلة، وفعلة نقصت فقيل صفة، وأصلها (وصفة) فهي أخصُّ من الوصف، لأنَّ الوصف اسم جنس يقع على كثيره وقليله، والصفة ضرب من الوصف من الجلسة والمشية. وهي هيئة الجالس والماشي. ولهذا أجريت الصفات على المعاني فقيل العفاف والحياء من صفات المؤمن، ولا يقال من أوصافه لهذا المعنى، لأنَّ الوصف لا يكون إلا قولاً، والصفة أجريت مجرى الهيئة وإن لم تكن بها، فقيل للمعاني نحو العلم والقدرة صفات، لأنَّ الموصوف بها يُعقل، كما ترى صاحب الهيئة على هيئته. وتقول هو على صفة كذا، وهذه صفتك كما تقول هذه حليتك . ولا تقول هذا وصفك إلا أن يعني وصفه الشيء» (١٣).

(٢) وأدلى الشريف الجرجاني بدلوه في التفريق بين المصطلحين فقال: «والمتكلمون فرقوا بينهما فقالوا: الوصف يقوم بالواصف والصفة تقوم بالموصوف. وقيل الوصف هو القائم بالفاعل» (١٤).

فالوصف والصفة من وادٍ واحد. وكل ما بينهما من فرق أن الوصف

(١٣) أبو هلال العسكري: الفروق في اللغة، ص ٢٣ .

(١٤) علي بن محمد الشريف الجرجاني: كتاب التعريفات، ص ٢٧٣ .

هو عمل الواصف، وأن الصفة سمة الموصوف. ونمثل على ذلك بأن نصف رجلاً بأنه شجاع. فعملنا هو وصف لذلك الرجل. وأما الشجاعة التي جذبت انتباهنا في ذلك الرجل فهي صفة .

ومهما يكن من شيء فإن مصطلحي الوصف والصفة هما مصطلحان مترادفان في النحو. أما في الصرف فالصفة أكثر ذكراً من الوصف كما سنرى فيما يلي :

يقول الشيخ مصطفى الغلاييني: «الاسم على ضربين: موصوف وصفة»<sup>(١٥)</sup>. ويضيف: «فالاسم الموصوف مادل على ذات الشيء وحقيقته. وهو موضوع لتحمل عليه الصفة كرجل وبحر وعلم وجهل»<sup>(١٦)</sup>.

ويقول المعلم رشيد الشرتوني: «والصفة هي كل كلمة تشرح حال الموصوف نحو كبير وصغير»<sup>(١٧)</sup>.

وما دنا في حديث الموصوف والصفة في الصرف، فلا بد من التطرق إلى مصطلحين آخرين يمتان اليهما بصلة وثيقة هما الجامد والمشتق. فالاسم الجامد هو ما كان غير مأخوذ من أصل الفعل، نحو رجل ودرهم، والمشتق هو ما أخذ من أصل الفعل، مثل ناظر ومريض<sup>(١٨)</sup>.

والأسماء الجامدة كلها موصوفة. وأما المشتقة فالموصوف منها أسماء المكان والزمان واسم الآلة، والباقيات كلها صفات<sup>(١٩)</sup>. وهو يقصد بالباقيات اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة التي يلحقها

(١٥) الشيخ مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية، ٩٧/١ .

(١٦) المصدر نفسه والمكان نفسه .

(١٧) رشيد الشرتوني: مبادئ العربية، ٩٩/٤ .

(١٨) المصدر نفسه، ٥٣/٤ .

(١٩) المصدر نفسه، ٩٩/٤ .

النحاة باسم الفاعل .

ويعرّف صاحب النحو الوافي المشتق بأنه مأخوذ من غيره، بأن يكون له أصل ينسب إليه وينزع منه . ويتردد ذكر المشتق أحياناً باسم الوصف أو الصفة<sup>(٢٠)</sup>. ويحرص النحاة على التفريق بين ماهو موصوف وما هو صفة من المشتقات، إذ إنّ المشتقات ليست شيئاً واحداً من هذه الناحية. وكان بدر الدين بن مالك شارح ألفية أبيه قد تنبّه إلى ذلك حين تطرق لشرح قول والده :

وانعتُ بمشتق كصعب وذرِبُ وشبهه كذا وذِي والمتسبِبُ  
قال شارحاً: «المشتق مأخوذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب إليه. فلو قال:

وانعت بوصفٍ مثل صعبٍ وذرِبُ وشبهه كذا وذِي والمتسبِبُ  
كان أمثلاً، لأنّ من المشتق أسماء الزمان والمكان والآلة، ولا يُنعت بشيء منها. انما يُنعت بما كان صفة، وهو مادلاً على حَدَثٍ وصاحبه كصعب وذرِب وضارب ومضروب وأفضل منك»<sup>(٢١)</sup>. ويقصد بدر الدين بن مالك بهذا التنبيه على قول أبيه ضرورة التمييز بين مصطلحي المشتق والصفة، فليس كل مشتق صفة، كما يتوهم كثيرٌ ممن يتعاملون بهذا الموضوع، إذ إنّ بين المصطلحين خصوصاً وعموماً كما يقول المناطقة فكل صفة مشتق وليس كل مشتق صفة .

ويعرج السيوطي على الموضوع فينقل عن (البسيط) قوله: «جملة ما يوصف به ثمانية أشياء: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة. وهذه الثلاثة هي الأصل في الصفات، لأنها التي تدخل في حدّ الصفة لأنها تدل

(٢٠) عباس حسن: النحو الوافي، ٣/ ١٨٢ (الحاشية).

(٢١) بدر الدين بن مالك: شرح الألفية، ص ١٩٣ .

على ذات باعتبار معنى هو المقصود. وذلك لأن الغرض من الصفة الفرق بين المشتركين في الاسم، وإنما يحصلُ الفرق بالمعاني القائمة بالذوات والمعاني هي المصادر. وهذه الثلاثة هي المشتقة من المصادر، فهي التي توجد المعاني فيها»<sup>(٢٢)</sup>. ويكمل صاحب البسيط الثمانية بالاسم المنسوب، والوصف بذى، والوصف بالمصدر، وأي الكمالية، والوصف بالجملة<sup>(٢٣)</sup>. غير أن هذه العناصر الخمسة ليست صفاتٍ في الأصل بل هي صفات مؤولة أي أنها تستخدم استخدام الصفات وإن لم تكن صفات في الأصل.

ويعرف صاحب مبادئ العربية الصفة المشبهة بأنها صيغة تشتق من الفعل اللازم للدلالة على الثبوت، نحو حسن وكريم<sup>(٢٤)</sup>. فالصفة المشبهة هي مصطلح صرفي إذن، وهي نوع من أنواع الصفات التي يرد ذكرها في كتب الصرف، وهي التالية: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعال التفضيل.

وقد يسأل سائل: ولماذا لا نجد ذكر صيغ المبالغة بين الصفات في كتب الصرف؟ والجواب هو أن الصرفيين عدّوا صيغ المبالغة صيغاً معدلة عن اسم الفاعل، ولذلك قلّموا يذكرونها.

المهم في الأمر أن مدلول الصفة في الصرف أوسع من مدلولها في النحو، بدليل أن ابن هشام حينما تصدّى لشرح بيت ابن مالك في تعريف الحال:

الحال وصف، فضلة، منتصب، مُفهم في حال كفراداً أذهب،

(٢٢) السيوطي: الأشباه والنظائر، ٢ / ٨٩.

(٢٣) المصدر نفسه، ٢ / ٩٠.

(٢٤) رشيد الشرتوني: مبادئ العربية، ٤ / ٦٨.

قال في شرحه: «الوصف جنس يشمل الخبر والنعته والحال»<sup>(٢٥)</sup>.  
ويشارك صاحب الكواكب الدرية ابن هشام في هذا الرأي فيقول:  
«والحقُّ أنَّ الوصف أعمُّ عند النحاة، لأنه يقال الحال والخبر وصف معني،  
ولا يقال نعت معني»<sup>(٢٦)</sup>. أي أنَّ الوصف هو معني. أمَّا النعت فهو وظيفة،  
لأنَّ الوصف خاص بالصرف، والصرف لايعني بوظائف الكلام، لأنَّ  
وظائف الكلام هي من صلب عمل النحو والنحاة. وقد أكد السيوطي وجهة  
النظر هذه حين جعل الصفة تتضمن النعت والحال والظرف والعدد<sup>(٢٧)</sup>.  
ويبدو ممَّا سلف أنَّ الصفة أعمُّ من النعت، لأنَّ النعت يتضمن موضوعاً  
واحداً، أمَّا الصفة فتتضمن عدة موضوعات، هي النعت والحال والخبر  
والظرف والعدد. أما كيف يكون ذلك فنوضحه من خلال الأمثلة التالية:

زيد مجتهد (خبر)

بدا زيد مجتهداً (حال)

هذا طالب مجتهد (نعت)

أما العدد فلا يكون صفة إلا على سبيل التأويل، فنقول: هؤلاء طلاب  
ثلاثة. فلفظ (ثلاثة) هنا جاء نعتاً على سبيل التأويل، لأنه ليس وصفاً في  
الأصل، أي ليس اسم فاعل ولا اسم مفعول ولا صفة مشبَّهة، بل هو مؤوَّل  
بصفة. فحين نقول طلاب ثلاثة يكون التأويل: طُلاب معدودون بثلاثة.

أما كيف يكون الظرف صفة فالإجابة على ذلك من وجهين:  
الأول - أنَّ الظرف يكون شبه جملة يوصف بها الاسم المفرد النكرة،

(٢٥) ابن هشام: أوضح المسالك، ٢/ ٧٨.

(٢٦) الشيخ محمد الأهدل: الكواكب الدرية ٢/ ٩٤.

(٢٧) السيوطي: الإقتان، ٣/ ١٩٤.

فنقول: هذا سيف في غمده، فعبارة (في غمده) شبه جملة في محل رفع نعت للفظة (سيف)، والنعته في عرف النحويين صفة .

الثاني - أن الكوفيين أطلقوا على الظرف مصطلح الصفة (٢٨) .

وقد تنبه شارح الكافية إلى أن مفهوم الصفة أعم من مفهوم النعت، فنقل عن ابن يعيش شارح المفصل قوله: «الصفة تطلق باعتبارين عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعاً أو لا فيدخل فيه خبر المبتدأ والحال في نحو زيد قائم، وجاءني زيد راكباً، اذ يقال هما وصفان. ونعني بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذا جرى تابعاً نحو جاءني رجل ضارب» (٢٩) .

ونستخلص من كل ما سبق الحقائق التالية :

- (١) أن الصفة مصطلح صرفيٌ بحت .
- (٢) أن مفهوم الصفة في الصرف أوسع من مفهومها في النحو .
- (٣) أن الصفة تطلق في الصرف على اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغة المبالغة وأفعال التفضيل .

#### رابعاً - في النحو :

يقول ابن منظور بعد أن شرح معنى الوصف في اللغة : «وأما النحويون فليس يريدون بالصفة هذا، لأن الصفة عندهم هي النعت، والنعت هو اسم الفاعل نحو ضارب والمفعول نحو مضروب وما يرجع إليهما من طريق المعنى نحو شبه ومثل وما يجري مجرى ذلك» (٣٠) . ولقد خلط ابن منظور

(٢٨) ابن الأنباري: الانصاف (المسألة السادسة)، ١ / ٥١ .

(٢٩) الشيخ رضي الدين الاسترأبادي: شرح الكافية، ٢ / ٣٠١ .

(٣٠) ابن منظور: لسان العرب، مادة «وصف» .

هنا بين الصفة في الصرف والصفة في النحو. فجعل اسم الفاعل واسم المفعول نعتاً، وإنما هما صفة كما سبق أن ذكرنا. ولعله قصد أنهما يجيئان نعتاً كما في مثل قولنا: هذا رجل ضارب وهذا رجل مضروب، لأن من شروط النعت أن يجيء صفة أو ضرباً آخر من الكلام مؤوَّلاً بصفة، مثل اسم الإشارة، فنقول: لقيت الرجل هذا. فلفظة (هذا) اسم مؤوَّل بالمشتق، وعلى هذا الأساس جاز مجيئها نعتاً، لأنها على تأويل (المشار إليه).

ويقول أبو هلال العسكري: «والنعت لغة أخرى (أي للوصف) ولا فرق بينهما في المعنى. والدليل على ذلك أن أهل البصرة من النحاة يقولون الصفة، وأهل الكوفة يقولون النعت، ولا يفرقون بينهما»<sup>(٣١)</sup>. ولعل الكوفيين فعلوا ذلك لأنهم أطلقوا مصطلح الصفة على الظرف<sup>(٣٢)</sup>، فلم يحبوا أن يحصل ازدواج في مصطلحاتهم، فأصابوا بذلك المحزّ وحظوا بالتوفيق. إذ إن مصطلح النعت هو أكثر مناسبة لهذا المعنى.

ومهما يكن فقد بقي المصطلحان الصفة والنعت جاريين في الاستعمال، متداولين في كتب النحو دون أن يحسم النحاة القول في هذا الموضوع. وما زال الدارسون يسيرون على نهج النحاة في استخدام المصطلحين، فهم يقولون نعت أو يقولون صفة، دون أن يتبينوا إن كان ثمة فرق بين المصطلحين أو كان ثمة ميزة لمصطلح على آخر.

وإذا أنعمنا النظر في موضوع النعت وجدنا النحاة يلتزمون بإثبات مصطلح النعت في عنوان الموضوع، ثم يقولون: وقد يطلق عليه اسم الصفة أو الوصف، وقد يكون الذي ينبه على ذلك هو الشارح أو المعلق. قال الشيخ

(٣١) أبو هلال العسكري: الفروق في اللغة، ص ٢٢.

(٣٢) ابن الأنباري: الانصاف (المسألة السادسة)، ١ / ٥١.

خالد الأزهرى فى شرحه على تصريح ابن هشام عند تطرقه لموضوع النعت: «ويراد منه (يقصد النعت) الصفة أو الوصف»<sup>(٣٣)</sup>. وقال عباس حسن: «النعت، ويسمى أيضاً الوصف أو الصفة. فمعنى الكلمتين هنا غير معناهما السابق فى (ب) مرادفاً هناك المشتق»<sup>(٣٤)</sup>. ويقول الصاحبى: «النعت هو الوصف، كقولنا عاقل وجاهل. ويذكر عن الخليل أن النعت لا يكون إلا فى محمود وأن الوصف قد يكون فى المحمود وغيره»<sup>(٣٥)</sup>.

وهذا الذى ينقله الصاحبى عن الخليل ليس ثابتاً ولا مؤكداً، وهو من جملة ما سبق أن نقلناه عن النحاة فى التفريق بين المصطلحين من كون أحدهما للعارض والآخر للثابت من الصفات، أو كون أحدهما لما يتغير والآخر لما لا يتغير منها. وهذه الفروق كلها غير ثابتة ولا قائمة على العلم اليقيني، بل هى ضرب من التخمين الذى لا تؤيده النصوص اللغوية ولا الاستعمال اللغوي. ومن هذا القبيل ما ذكره ابن يعيش فى التفريق بين المصطلحين قال: «الصفة والنعت واحد. وقد ذهب بعضهم إلى أن النعت يكون بالحليلة نحو طويل وقصير، والصفة تكون بالأفعال نحو ضارب وخارج. والصفة لفظ يتبع الموصوف فى إعرابه تحلية وتخصيصاً له بذكر معنى فى الموصوف أو فى شيء من سببه»<sup>(٣٦)</sup>. والعجيب أن النحاة لا يذكرون مصادرهم عند إيراد هذه الفروق المخترعة المتخيلة، وهذا يدل على أنها لا تقوم على منطق علمي، ولا تعتمد على أساس عقلي.

ومما يستحق التنبيه والتنويه أن النحاة، عند تطرقهم للحديث عن النعت

(٣٣) الشيخ خالد الأزهرى: التصريح على التوضيح، ١٠٧/٢.

(٣٤) عباس حسن: النحو الوافى، ٤٣٤/٣ (الحاشية).

(٣٥) أحمد بن فارس: الصاحبى فى فقه اللغة، ص ٩٨.

(٣٦) ابن يعيش: شرح المفصل، ٤٧/٣.

المفرد، مختلفون، فمنهم من يذكر مصطلح الصفة والنعته، ومنهم من لا يذكر إلا النعت فقط. وأكثر كتب النحو القديمة والحديثة لا تذكر إلا النعت بهذا الصدد، وقد تشير إلى الصفة وقد لا تشير، وهذا يدل على أنّ النعت أصبح مصطلحاً نحويّاً متداولاً.

غير أنهم إذا تطرقوا للحديث عن النعت الجملة لا يكادون يذكرون إلا الصفة. فهذا ابن هشام يورد في «المغني» قول النحاة المشهور: «الجملة بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال»<sup>(٣٧)</sup>. ونرى الكافيجي في شرح قواعد الإعراب، وفي أثناء شرحه لما أورده ابن هشام عن إعراب الجملة، يتحدث عن الجملة الوصفية<sup>(٣٨)</sup>، وعن الجملة الواقعة صفة<sup>(٣٩)</sup>، ولم نره يتطرق في هذا المعرض إلى مصطلح النعت لا من قريب ولا من بعيد.

ونستخلص من كل ما سبق الحقائق التالية:

- ١ - أن النعت يكون في الجملة المركبة، أما الصفة فتكون في الكلمة المفردة. فنحن نقول (ظافر) صفة، دون أن ندرجها في جملة. ولكننا لانستطيع أن نسميها نعتاً إلا إذا أدرجناها في جملة فقلنا: هذا قائد ظافر.
- ٢ - أن النعت يستخدم في النحو ولا يستعمل في الصرف.
- ٣ - أن الصفة مصطلح مشترك بين الصرف والنحو.

لقد درج النحاة على استخدام النعت أو الصفة أو كليهما في التوابع، دون أن يشيروا إلى رأيهم في الموضوع، أو دون أن يسوّغوا اختيارهم لأحدهما أو كليهما. ولم أجد من خالف في ذلك إلا صاحب (النحو

(٣٧) ابن هشام: المغني، ٢/ ٤٧٨.

(٣٨) الكافيجي: شرح قواعد الإعراب، ص ٢٠٥.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٢٠٨.

المُصَفِّي)، الذي حاول أن يرجح النعت على الصفة. قال: «اختار النحاة كلمة «النعت» دون «الصفة»، وإن كان كلاهما بمعنى واحد»<sup>(٤٠)</sup>. وأضاف: «فالغالب على تعبير النحاة أن يقولوا (النعت والمنعوت)، وتساوي تماماً (الصفة والموصوف). لكن المعريين - وبخاصة المتدئين - على العكس من ذلك، إذ الغالب عليهم أن يستعملوا الصفة والموصوف، ويقل في كلامهم أن يستعملوا النعت والمنعوت»<sup>(٤١)</sup>. ولا شك أن الاقتداء بأقوال المتدئين خير من الاقتداء بكلام المتدئين.

ولما كانت الصفة مصطلحاً مشتركاً بين الصرف والنحو، ولما كان النعت مصطلحاً خاصاً بالنحو، جاز لنا، حفاظاً على دقة المصطلح النحوي، أن نتمسك بالنعت دون الصفة، وألا نستخدم في النحو إلا النعت، وألا نستخدم في الصرف إلا الصفة. ذلك لأن ازدواجية المصطلحات ليست ظاهرة مستحبة في العلوم التي نضجت واحترقت كعلم النحو<sup>(٤٢)</sup>. فكلما ارتقى العلم وتطور زاد دقة وانتظاماً. ولا شك أن اختيار مصطلح النعت دون الصفة هو من ظواهر هذه الدقة والانتظام.

(٤٠) محمد عيد: النحو المصفي، ص ٥٧١.

(٤١) المصدر نفسه والمكان نفسه.

(٤٢) [انظر حاشيتنا السابقة ص ٦٨١/المجلة].

## المصادر والمراجع

- ١ - ابن الأنباري: كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن (٥٧٧ هـ / ١١٨١ م): الانصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٦١ م.
- ٢ - ابن خلدون: أبو زيد عبد الرحمن (٨٠٨ هـ / ١٤٠٦ م): المقدمة، دار القلم، بيروت، ١٩٧٨ م.
- ٣ - ابن فارس: أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥ هـ / ١٠٠٤ م): الصحاحي في فقه اللغة، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٧ م.
- ٤ - ابن مالك: أبو عبد الله بدر الدين محمد (٦٨٦ هـ / ١٢٨٧ م): شرح الألفية، تحقيق محمد بن سليم اللبائدي، طهران، نشر ناصر خسرو، ١٨٩٤ م.
- ٥ - ابن منظور: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (٧١١ هـ / ١٣١١ م): لسان العرب، دار صادر، بيروت، (بلا تاريخ).
- ٦ - ابن هشام: أبو محمد، عبد الله جمال الدين بن يوسف (٧٦١ هـ / ١٣٦٠ م).  
أ - أوضح المسالك (٣ أجزاء)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة النصر، القاهرة، ١٩٥٦ م.  
ب - مغني اللبيب، (جزءان)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة القاهرة، (بلا تاريخ).
- ٧ - ابن يعيش: يعيش بن علي بن يعيش (٦٤٣ هـ / ١٢٤٥ م): عالم الكتب، بيروت، (بلا تاريخ).
- ٨ - الأزهرى: الشيخ خالد بن عبد الله (٩٠٥ هـ / ١٤٩٩ م): شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (بلا تاريخ).
- ٩ - الاسترأبادي: رضي الدين محمد بن الحسن (٦٨٦ هـ / ١٢٨٧ م): شرح الكافية (نسخة مصورة)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٩ م.
- ١٠ - الأهدل: محمد بن أحمد بن عبد الباري (١٢٩٨ هـ / ١٨٨٠ م): الكواكب

- الدرية، دار الكتب العربية، بيروت، (بلا تاريخ).
- ١١ - الجارم: علي (ورفيقه): البلاغة الواضحة، دار المعارف بمصر. (بلا تاريخ).
- ١٢ - الجرجاني: علي بن محمد الشريف (٨١٦هـ / ١٤١٣م): كتاب التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٥م.
- ١٣ - السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١هـ / ١٥٠٥م):  
أ - الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد. مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٧٥م.  
ب - الاتقان في علوم القرآن، (٣ أجزاء)، مصر، ١٩٥١م.
- ١٤ - الشرتوني: المعلم سعيد: مبادئ العربية في الصرف والنحو، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٦م.
- ١٥ - العسكري: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل (٣٩٥هـ / ١٠٠٤م): الفروق في اللغة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٣م.
- ١٦ - الغلاييني: الشيخ مصطفى: جامع الدروس العربية (٣ أجزاء)، المطبعة العصرية، صيدا، ١٩٥٩م.
- ١٧ - الفيومي: أحمد بن محمد (٧٧٠هـ / ١٣٦٨م): المصباح المنير، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٧م.
- ١٨ - الكافيحي: محيي الدين (٨٧٩هـ / ١٤٧٤م): شرح قواعد الاعراب لابن هشام، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٩م.
- ١٩ - المراغي: أحمد مصطفى: علوم البلاغة، دار القلم، بيروت، ١٩٨٠م.
- ٢٠ - حسن: عباس: النحو الوافي (٤ أجزاء) دار المعارف بمصر، ١٩٧٥م.
- ٢١ - عيد: محمد: النحو المصفى، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٨٧م.